

ولاية الأمر دراسة فقهية مقارنة

توحيد الطاعة يحكم العقل بوجوب الطاعة □ حكماً قطعياً، على أي مبنى وأي نظرية في حكم العقل. وإذا تمّ هذا الأساس، فإنّنا نعلم أنّ □ تعالى يحكم بأنّ الطاعة □ وحده، والحكم □ تعالى وحده في حياة الإنسان، وليس من طاعة مشروعة لأحد على الآخرين، إلاّ إذا كان بأمر □، يقول تعالى: (أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبِغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ) [356]. (إِنَّ الْخُكُومَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ) [357]. (اتَّبِعُوا مَا نُزِّلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ) [358]. وهذه الآية الكريمة حاصرة للحاكمية والسيادة في □ تعالى، وليست فقط مثبتة حتّى يقول قائل بعدم التنافي بين وجوب طاعة □ تعالى وطاعة الآخرين. فلا طاعة ولا ولاية لأحد على الآخرين إلاّ إذا كان في امتداد ولاية □ وطاعته، وكلّ ولاية مشروعة، وكلّ طاعة مشروعة في هذا الدين، لا بدّ أن يقع في امتداد ولاية □ وطاعته، حتّى ولاية الإنسان على نفسه فإنّها تابعة لولاية □، فلا يجوز للإنسان أن يتصرّف في شؤون نفسه بما لا يأذن □ تعالى، و «الولاية» و «الطاعة» في الإسلام داخلتان في مقولة التوحيد، فلا ولاية لأحد غير □ على أحد إلاّ في امتداد ولاية □، ولا طاعة على الناس لأحد غير □ تعالى إلاّ في امتداد طاعة □.